مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية
ISSN : 1112-993X E-issn :2710-8147
المجلد: 18 العدد: (02)- جويلية 2026 / ص78- ص88.

السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه فريضة الحج في منطقة القبائل (1857-1914): آليات المراقبة وحدود الضبط.

French Colonial Policy Toward the Hajj in Kabylia (1857-1914): Mechanisms of Surveillance and the Limits of Colonial Control

سمير مزرعي[1]، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر.
. samir.mezerai@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/26	تاريخ القبول: 2026/07/21	تاريخ النشر:2026/07/31

الملخص:

تعالج هذه الدراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه شعيرة الحج في منطقة القبائل خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بوصفها مجالا يكشف طبيعة العلاقة بين السلطة الاستعمارية والمجتمع المحلي، فلم تكن نظرة الإدارة الفرنسية إلى الحج على أنه شعيرة دينية فقط، بل كانت ترى فيه فضاء عابرا للحدود يمكن أن يُنتج شبكات تواصل فكرية وسياسية خارج نطاق الرقابة الاستعمارية.

لذلك اعتُبر الحج مصدر قلق إداري وأمني، لما قد يحمله من إمكانات لنقل الأفكار الإصلاحية أو المناهضة للاستعمار، لذلك اعتمدت الإدارة الاستعمارية آليات متعددة لضبط هذه الشعيرة، من بينها نظام الرخص، والمراقبة الصحية، والتقارير القنصلية، ومنع بعض الأشخاص من السفر.

ومن خلال مقاربة تاريخية تحليلية تستند إلى الوثائق الإدارية، تسعى الدراسة إلى إبراز أن الحج شكل أحد مجالات التفاوض غير المباشر بين الاستعمار والمجتمع المحلي، وكشف حدود المشروع الاستعماري في التحكم في المجال الديني.

كلمات مفتاحية: الحج؛ منطقة القبائل؛ الزوايا؛ الطرق الصوفية.

Abstract:

Enter This study examines the French colonial policy toward the pilgrimage (Hajj) in the Kabylie region during the nineteenth and early twentieth centuries, as a field that reveals the nature of the relationship between colonial power and the local society. The French administration did not view the Hajj merely as a religious practice, but rather as a transnational space capable of generating intellectual and political networks beyond colonial surveillance.

In this context, the Hajj was considered a source of administrative and security concern, as it could facilitate the transmission of reformist or anti-colonial ideas. Consequently, the colonial administration implemented various mechanisms to control this practice, including permit systems, health surveillance, consular reports, and restrictions on certain individuals from traveling.

Through a historical and analytical approach based on archival administrative documents, this study seeks to demonstrate that the Hajj constituted a space of indirect negotiation between colonial authority and the local society, revealing the limits of the colonial project in controlling the religious sphere.

Keywords: Hajj; Kabylie; Zawiyas; Sufi orders.

[1] المؤلف المرسل: سمير مزرعي، samir.mezerai@univ-tlemcen.dz.

مقدمة:

تعد فريضة الحج إحدى الركائز الأساسية في الإسلام، غير أنها خلال الحقبة الاستعمارية لم تنظر إليها باعتبارها شعيرة دينية فحسب، بل كظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، خاصة في السياق الجزائري، فمنذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، سعت الإدارة الاستعمارية إلى إخضاع المجال الديني لمختلف آليات الضبط والمراقبة، إدراكا منها للدور الحيوي الذي تلعبه الشعائر الدينية في تشكيل الوعي الجماعي والمحافظة على الهوية.

وفي هذا الإطار، احتل الحج مكانة خاصة ضمن اهتمامات السلطة الاستعمارية، باعتباره فضاء عابرا للحدود يتيح للجزائريين التواصل مع محيطهم الإسلامي، والاطلاع على تيارات فكرية وإصلاحية قد تسهم في تنمية الوعي السياسي وتعزيز روح المقاومة، وقد تجلى هذا التخوف بوضوح في السياسات التي استهدفت تقنين الحج أو الحد منه، عبر جملة من الإجراءات الإدارية والصحية والأمنية التي حملت في طياتها أبعادا سياسية واضحة.

فكلما أوغلنا في البحث هو موضوع شعيرة الحج في منطقة القبائل خلال الحقبة الاستعمارية؛ تصادفنا إشكالية محورية طرحت نفسها بقوة مفادها: كيف سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى ضبط شعيرة الحج في منطقة القبائل خلال الفترة (1857–1914)، وما حدود فاعلية هذه السياسات في التحكم في المجال الديني، مقابل قدرة المجتمع المحلي على إعادة توظيف الحج كآلية للحفاظ على الهوية الدينية وتعزيز الوعي السياسي؟

وتكتسب منطقة القبائل خصوصية ضمن هذا السياق، فبالنظر إلى أن منطقة القبائل تكتسب خصوصية استثنائية، جعلتها محط اهتمام كبير من قبل إدارة الاستعمار، في ظل البنية الاجتماعية والدينية المتماسكة التي ارتكزت على الحضور الوجودي الفاعل للزوايا والطرق الصوفية، التي اضطلعت بدور محوري في تأطير المجتمع والحفاظ على تماسكه، ومن هذا المنطلق؛ تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الاستعمارية تجاه فريضة الحج في منطقة القبائل خلال الفترة (1857-1914)، من خلال إبراز آليات الضبط التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية، والكشف عن ردود فعل المجتمع المحلي، مع محاولة فهم الحج بوصفه مجالا للتفاعل والتفاوض بين السلطة الاستعمارية والفاعلين المحليين.

1. آليات الضبط الاستعماري لشعيرة الحج:

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، سعت الإدارة الاستعمارية إلى بسط رقابتها على مختلف مظاهر الحياة الدينية للمجتمع الجزائري، ومن بينها فريضة الحج إلى الحجاز، وبعد أن قام المختصون بدراستها من مختلف النواحي والأبعاد، أدركت السلطات الاستعمارية أهميتها الدينية والاجتماعية لدى المسلمين، وتأثيرها المحتمل على عقليات المجتمع الجزائري، فضلا عن كونها وسيلة للتواصل الروحي مع العالم الإسلامي واكتساب أفكار جديدة قد تسهم بطريقة او بأخرى في تعزيز روح المقاومة ضد الاحتلال، وفي هذا السياق؛ أصدرت السلطات الاستعمارية في أوت 1838م قرارا يقضي بمنع الحج، وهذا بسبب أن الكثير من الحجاج كانوا يقصدون الحجاز لأداء فريضة الحج، ويكملون بقية حياتهم هناك ولا يعودون للوطن ويفضلون البقاء هناك على العيش تحت السيطرة الاستعمارية، غير أن ذلك لم يثن عزيمة بعض الجزائريين على السفر إلى الحجاز في موسم الحج لأداء فريضتهم مهما كانت العقوبات التي تفرض عليهم، ونتيجة لذلك عملت سلطات الاستعمارية إلى تأكيد قرار سنة 1838م بمرسوم آخر مؤرخ في أفريل 1856م[1].

تميزت منطقة القبائل بخصوصية اجتماعية ودينية، حيث ساهمت الشعائر الدينية دورا محوريا في الحفاظ على البنية الرمزية للمجتمع. وفي هذا السياق، اعتُبر الحج مصدر قلق إداري وأمني، لما قد يحمله من إمكانات لنقل

الأفكار الإصلاحية أو المناهضة للاستعمار، لذلك اعتمدت الإدارة الاستعمارية آليات متعددة لضبط هذه الشعيرة، من بينها نظام الرخص، والمراقبة الصحية، والتقارير القنصلية، ومنع بعض الأشخاص من السفر.

فمنذ سنة 1847م سعت الإدارة الاستعمارية مراقبة رحلات الحج والتحكم فيها بمختلف الطرق والآليات والوسائل، محاولة التكيف مع شعيرة الحج باعتبارها ممارسة دينية تخص المجتمع الجزائري، وكقضية ذات بعد سياسية يمكن توظيفها في التعرف أكثر على الخلفيات الفكرية لمختلف فئات المجتمع، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الثورات والانتفاضات، لكن مع كل ذلك اضطر كثير من الجزائريين تنظيم رحلات حج سرية، كانت تتم عبر سفن غير فرنسية عن طريق التعامل مع الشركات الإنجليزية مثلا وغيرها[2]، وقد سخرت الإدارة الاستعمارية في سبيل إيصال أفكارها وتحقيق مصالحها الصحافة المكتوبة، فقد سعت مثلا من خلال مقال صدر في جريدة المبشر سنة 1847م ترغيب الحجاج الجزائريين بحجز تذاكر السفر من وكالات السلطات الفرنسية[3]، وتحت إشراف قناصل تابعين لفرنسا منتشرين في مصر والشام والحجاز، بحيث تنحصر مهمتهم في حماية الحجاج الجزائريين بصفتهم رعايا فرنسيين، ولضمان إنجاح دعايتها وسياسة استمالة واستقطاب الحجاج حددت الطرق التي يسلكها الحجاج المسافرين عبر السفن الفرنسية بأثمان معقولة: خط الجزائر- الإسكندرية حيث تتراوح أثمان التذاكر ما بين 484.5 إلى 146.5 فرنك حسب الدرجة، وخط الجزائر- بيروت الشام الذي يتراوح ثمن التذكرة ما بين 495.5 و153.5 فرنك، وخط الجزائر- يافا فتتراوح أثمان التذاكر ما بين 512.5 و158.5 فرنك، وتكون أوقات السفر في هذه الخطوط الثلاثة من الجزائر إلى الشرق ثلاث مرات في الشهر في اليوم العاشر والعشرين والثلاثين، وهناك خط مرسيليا الذي تسافر منه البواخر مرتين في الشهر، في اليوم الرابع والثالث والعشرين من الشهر[4].

بداية من سنة 1848م شرعت الإدارة الاستعمارية في التضييق على فريضة الحج، محاولة إخضاعها لمعايير وضوابط سياسية، وفي إطار تنظيمي فقد أُعطيت الأولوية لرجال الدين الرسميين وشيوخ الزوايا كحالات استثنائية، مع إلزامهم بتقديم تقارير مفصلة للسلطات الاستعمارية عقب أدائهم لمناسكهم عودتهم من الحجاز[5]، فقد اعتمدت السلطات الفرنسية من جهتها على حجج صحية لا أساس لها من الصحة لتقييد حرية الحج منذ هذا التاريخ، فقد ادعت أن هذا الإجراء هو من أجل حماية الحجاج الجزائريين من أوبئة الطاعون والكوليرا، فأصبحت بسبب ذلك المغادرة لأداء مناسك الحج خاضعة لترخيص[6]، غير أن السلطات الاستعمارية في واقع الأمر أبدت تحفظا على منح تلك الرخص حفاظا على تموضعها الوجودي في الجزائر، و تفاديا للتداعيات المحتملة التي قد تنجم عن هذه الرحلة الحجازية، وبين سنوات 1840-1860م حاولت فرنسا حصر إمكانية أداء فريضة الحج في الأشخاص الذين لا تقل أعمارهم عن الأربعين سنة، ويبدو أن هذا الإجراء كان يهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين كسب ود السكان من جهة، وعدم دفعه للثورة من جهة أخرى، النظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها فريضة الحج في العقيدة الإسلامية لدى المجتمع الجزائري[7].

لقد كان الحج في نظر الإدارة الاستعمارية قضية سياسية أكثر مما هو فريضة دينية ذات قيم روحية فقط، إذ أن السفر والترحال إلى المشرق بإمكانه تعزيز اتصال الحجاج الجزائريين مع العالم الإسلامي الخارجي من مختلف أنحاء العالم، وهذا ما يساهم في نقل ونشر أفكار معادية للاستعمار، وتنوير الرأي العام الجزائري من خلال تعزيز الشعور بالانتماء للأمة الإسلامية، وخوفا من تأثر الحجاج الجزائريين بالأفكار الإصلاحية والدينية التي ظهرت في المشرق خلال القرن التاسع عشر ونقلها إلى الجزائر، والتي من شأنها تساهم في إحياء الوعي السياسي والديني، وبث روح مقاومة الاستعمار، كما أن السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج من شأنه أن يعزز الاتصال برموز المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر الدولة العربية المستعمرة الأخرى المنفيين إلى المشرق والحجاز كالأمير عبد القادر الذي عاش في المشرق سنة 1856م، كما أن لبعد المسافة بين الجزائر والحجاز بعد آخر قد يجعل الإدارة الاستعمارية

تفرض قيودا وشروطا تعجيزية أو حتى منعه في بعض الفترات، وهو صعوبة مراقبة الحجاج الذين كانوا يسافرون لمسافات طويلة، ويختلطون بأشخاص من دول متعددة، وهو ما جعل من الصعب على السلطات الاستعمارية مراقبة نشاطهم السياسي أو الفكري، والتكهن بالآثار التي يخلفها هذه الاحتكاك بالعالم الخارجي على السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر[8].

أ- فترة الحاكم العام "شارل جوريس دو غيدون" (Charles Jaurès De Gueydon):

لقد كان "دو غيدون" الذي عين حاكما عاما للجزائر بين 1871-1873م واحدا من الشخصيات الفرنسية البارزة التي حاربت انتشار الدين الإسلامي وضيقت على المجتمع الجزائري ممارسة شعائره الدينية، ومع أنه كان كاثوليكيا؛ فغنه بالمقابل لم يكن متدينا متمسكا بالشعائر النصرانية بقدر ما كان منتصرا للكنيسة معروفا بكراهيته للذين الإسلامي، حريصا على سحب رخص التنقل من بعض المرابطين وحضر الزيارات التقليدية للمشايخ والعلماء وشيوخ الطرق الصوفية ومقدمي الزوايا، أما فيما يخص شعيرة الحج فقد أخبر مصالحه في ماي 1873، أنه يرفض تسهيل شروط أدائها لأسباب سياسية، فقد كان وفق منظوره الخاص أن تجارب رحلات الحج السابقة أثبتت أنهم يعودون إلى الجزائر أكثر تعصبا من ذي قبل، وأقل استعدادا للرضوخ لهيمنة السلطات الاستعمارية الفرنسية[9].

في تلك الفترة عرفت منطقة القبائل بعد ثورة المقراني سنة 1871م لاسيما بين العائلات الكبرى التي لعبت دورا محوريا في قيادة المقاومة المسلحة، وقد دفعتهم ظروفهم المعيشية المتدهورة إلى مغادرة البلاد، ويذكر "شارل روبير أجيرون" في هذا الصدد بأن أحفاد الشيخ الحداد أصبحوا يعيشون في فقر مدقع، وأصبح أبناء المقراني تجارا صغارا، وقد تعكس ظاهرة الهجرة هذه حجم الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي طغى على رموز المقاومة وعائلاتهم في ظل النظام الاستعماري الفرنسي[10].

وبداية من سنة 1871م استقبلت بلاد الشام موجة كبيرة من العائلات القبائلية المهاجرة، وقد بلغ عددهم حوالي 900 عائلة، قادمة بشكل رئيسي من مناطق "بجاية وبويرة وتيزي وزو"، بالإضافة إلى مهاجرين من منطقة الأوراس ومناطق أخرى، وجد هؤلاء المهاجرون الجزائريون ملاذا آمنا بين إخوانهم الذين سبقوهم إلى بلاد الشام في فترات سابقة، فقد سارعت

ونظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عانوا منها عند وصولهم إلى بلاد الشام، سارعت الدولة العثمانية إلى تقديم المساعدة لهم بمنحهم أراضي زراعية ومساعدات مادية، فضلا عن إنشاء قرى خاصة بهم لتسهيل استقرارهم، كما أن عرب بلاد الشام استقبلوهم بحفاوة ووفروا لهم بيئة من الأمن والاستقرار، مما ساعدهم على الاندماج والنجاح في مجتمعهم الجديد.

وأمام تزايد حركة الهجرة نحو بلاد الشام، خاصة بعد أن اتخذ كثير من الجزائريين أداء فريضة الحج ذريعة لمغادرة وطنهم والاستقرار في سوريا، سارعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى التدخل لوقف هذه الظاهرة، فقد اكتشفوا أن عددا كبيرا من طالبي جوازات السفر، الذين ادعوا نيتهم السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، كانوا في الواقع يخططون للذهاب إلى سوريا برا أو بحرا، ثم الاستقرار هناك هربا من القمع الاستعماري، فقد اعتبرت الإدارة الفرنسية هذا تهديدا مباشرا لسياساتها الرامية إلى الحفاظ على سيطرتها على الشعب الجزائري، فشددت القيود على الحجاج وفرضت رقابة مشددة على تحركاتهم خارج البلاد[11].

ب- فترة الحاكم العام "أنطوان شانزي" (Antoine Chanzy):

تولى الجنرال "أنطون شانزي" الذي منصب الحاكم العام للجزائر ما بين 1873- 1879، وقد أبدت مصالح إدارته بخصوص أداء فريضة الحج إلى مكة براعة نسبية في معالجة الأمور، إذ كان الترخيص بالحج أو منعه يتم وفق تدابير تتخذ بذكاء وروية، إذ تم الترخيص بالحج في سنة 1873، فاندفع الناس اندفاعا شعبيا، دفعت الإدارة إلى

تحديد عدد الحجيج بحيث لا يتجاوز 1500 حاج جزائري، بينما منع السفر إلى الحج في سنة 1874، بسبب انتشار وباء الطاعون في ليبيا والحجاز، وكذلك كان الأمر بالنسبة لموسم الحج سنة 1877 بسبب الظروف السياسية، بينما تم إصدار رخص بالحج مرة أخرى في سنوات 1875 و1876 و1878[12]، فحملات منع رحلات الحج كانت تخدم مشروع التبشير الديني والتنصير الذي باشرته السلطات الفرنسية في الجزائر، فقد كانت وسيلة تساهم في التقليل من تأثير الدين الإسلامي في نفوس سكان منطقة القبائل، ولذلك نجد بأن الكاردينال "شارل لافيجري" (Charles Lavigerie) احتج على سلطات الاحتلال عندما سمحت لسكان جرجرة بأداء فريضة الحج بعد رفع الحواجز عنه سنة 1876، بعد أن منعوا من زيارة البقاع المقدسة بعد ثورة المقراني سنة 1871م[13].

ج- فترة الحاكم العام "ألبير غريفي" (Albert Grévy):

تولى "ألبير غرفي" منصب الحاكم العام خلال فترة حكمه ما بين 1879-1881، وعمل على منع الحج بطرق ملتوية، وذلك من خلال إصداره منشور سنة 1881م، يقيد فيه شعيرة الحج ويقلص قد الإمكان عدد سفريات الحج إلى مكة الحج، بكيفية تمكن اجتناب انتساب المريدين والمتأثرين بالتصوف إلى الطرق الصوفية التي تجهر بعداوتها للهيمنة الاستعمارية الفرنسية[14] مثل "الرحمانية والقادرية والشاذلية"[15]، وبكيفية تمكن كذلك من إجهاض أية فرصة تسمح للحجاج بنسج علاقات مع المحرضين اللاجئين إلى البلدان الإسلامية، ولعل المقصود بهم بعض المهاجرين الجزائريين الذين أصبحوا جالية متنفذة في الشام والحجاز وإسطنبول، وربما كان قصد "غريفي" منع الحج السري الذي يبدو أنه كان بكثرة ما دامت السلطات قد منعت الحج العلني، وقد يكون ذلك راجعا إلى قلة العدد الذي سمح له بالحج وإلى حسن اختياره من الإدارة، فاضطر الناس إلى الحج السري الذي اختلط أيضا بالهجرة. وكان الوباء هو الراية التي يرفعها الفرنسيون لإقناع عامة الناس برفض الرخصة[16]، غير أن السبب الحقيقي هو خشية إدارة الاستعمار من تأثير رحلات الحج في نقل عدوى التطورات السياسية التي كانت تشهدها العالم العربي إلى الجزائر، من بينها قيام جمعية "العروة الوثقى" التي أنشأها جمال الدين الأفغاني في الهند سنة 1882م بعد احتلال تونس ومصر، والتي شارك فيها الأمير عبد القادر الجزائري[17]، وتحول الجزائر إلى مرتع خصب لدعاية النهضة الإسلامية، بحيث أن الجزائر أصبحت تمثل صدى للتطورات والأحداث التي يشهدها المشرق العربي ومن هذه الأصداء ثورة الشيخ بوعمامة سنة 1881م التي كان يعلق عليها الجزائريون آمالا في تغيير واقعهم الاجتماعي والسياسي الذي كانوا يعيشونه في ظل الهيمنة الاستعمارية[18]، كما أن الإدارة الاستعمارية بناء على تقارير رسمية وبرقيات من طرف السياسي والدبلوماسي الفرنسي "روستان" (Roustan) الخبير بالسياسة الفرنسية في المغرب وتونس كانت لديها معلومات موثوقة ومؤكدة حول نشوء جمعيات سرية في الجزائر لنشر النهضة الإسلامية، التي تبث روح اليقظة العربية الرافضة لكل أشكال الاستعمار، بتواطؤ مع الشخصيات السياسية البارزة في البلدان الإسلامية المجاورة وبتشجيع من السلطان عبد الحميد الثاني[19].

د- فترة الحاكم العام لويس تيرمان "تريمان" (Louis Tirman):

شغل "تريمان" منصب الحاكم العام للجزائر ما بين 1881-1891م، فقد وصل الأمر في عهده إلى حد القيام بمحاولة تهدف إلى منع أسفار الحج بصورة نهائية تقريبا، فبين سنتي 1881-1886م تم حظر السفر للحج للاعتبارات المألوفة وهي : انتشار الأوبئة، أو توتر العلاقات الدولية، غير أن المناشير الصادرة وقتها حسب ما يرى "شارل روبير أجرون"، لا تدع مجالا للشك في النية المبيتة بخصوص الحد من تدفق الجزائريين نحو الحج، فالرأي العام الأوروبي الذي أظهر على الدوام تخوفا من الحج، سوف ينتابه الفزع إن تحقق السفر، فيكشف أحد المناشير صدر سنة 1882م، بأن سياسة إدارة الاستعمار ومصالحها تأبيان أن تدع رعاياها المسلمين يقتنعون بأنها عازمة على وضع

حواجز نهائية أمام أداء حق وواجب ديني يولونه أهمية عظمى، فدلالة المنشور تثبت وجود سياسة رسمية ممنهجة لحظر شعيرة الحج بشكل نهائي وليست إجراءات ظرفية فقط نتيجة أسباب آنية فقط[20].

هـ- فترة مطلع القرن العشرين:

في مطلع القرن العشرين اكتست قضية الحج حفاوة كبيرة لدى الإدارة الاستعمارية من خلال خطب رسمية وتوصيات بتنظيم رحلات الحج وتأطيرها من خلال منح رخص السفر للراغبين في الحج بدون رفيق على متن بواخر تختارونها بأنفسهم، تحت مسؤولية رئيس وفد الحجيج مكلف باجتناب الفوضى وبالمحافظة على النظام والتكفل بالرقابة على سير الرحلة، غير أن هذه الاقتراحات والتوصيات قوبلت بالرفض وتم منع السفر للحج في سنيتي 1903 و1904م، ونظرا لاحتجاج الجزائريين على الطريقة التي يحشرون بها مثل البهائم في تلك البواخر، وازدياد عدد الرحلات السرية وما كان يترتب عنها من أعباء مالية قدرت بـ 75" فرنك" لإعادة الحاج الواحد، غيرت الإدارة رأيها واعترفت بأن "الأهلي" غير راض عن الطريقة التي يحمل بها إلى البقاع المقدسة، ونظرا لهذه الاعتبارات رخصت إدارة الاستعمار بأداء مناسك الحج للجزائريين في بعض السنوات اللاحقة، فلم يتجاوز عدد الحجاج 1300 حاج سنة 1905م، و1125 حاج سنة 1906م، و1601 حاج سنة 1907م، و1791 حاج سنة 1909م، بينما منع السفر إلى الحج سنة 1908م بذريعة الرقابة الصحية[21]، غير أن سبب المنع في الحقيقة كان نتيجة الأحداث والمتغيرات التي بدأ يعرفها المشرق بعد "ثورة الشبان الأتراك" التي اندلعت سنة 1908م[22].

2. السياسات الاقتصادية المرتبطة بالحج (طرق التمويل):

حسب ما يبدو أنه بعد سنة 1848م أصبحت الإدارة الاستعمارية تتدخل في شؤون كل المناسبات الدينية التي تقام خارج المساجد، فكان لزاما على الجزائريين الحصول على رخص مسبقة لإحياء الحفلات الدينية أو أداء الزيارات التي كانت تخصص للمرابطين أو شيوخ الزوايا أو شيوخ الطرق الصوفية، وخصوصا إذا كانت هذه الزيارات مخصصة لجمع الصدقات والتبرعات، ويبدو أن تلك الرخص كانت تُسلم بشكل عادي من طرف المكاتب العربية، ولكن في حقيقة الأمر كان هدفها مراقبة المصادر المالية التي تمول المشاريع الدينية وكل ما بتعلق بها من فعاليات ومناسبات دينية، مع إضمار نية حصر وتقييد مصادر التمويل[23]، ويرجع ذلك أساسا إلى إسهام عدد كبير من العلماء وشيوخ الزوايا في منطقة القبائل، في ترسيخ الشعائر الدينية من خلال تشجيع ممارستها، وبناء المساجد والزوايا، فضلا عن تحبيس الأحباس التي كانت توفر موارد مالية تساهم في تيسير أداء تلك الشعائر وضمان استمراريتها[24]، أما فيما يخص شعائر الحج فبعدما كانت تحظى بتمويل من الإدارة الاستعمارية كما أسلفنا الحديث عنها سابقا، فلم تعد تؤدى على "حساب خزينة الدولة" فلم تعد الحكومة الفرنسية تقوم بمنح "سفرات حج " مجانية، بل أصبحت تشترط توفر الحجيج على المصادر المالية الكافية للسفر إلى الحج (ذهابا وإيابا)، والهدف من ذلك هو اجتناب حالات وقوع الحاج في عطل يفرض إرجاعه إلى أرض الوطن على حساب خزينة الدولة من جهة، وفرض رقابة مكثفة من أجل التعرف على عدد المسافرين من جهة أخرى، والسبب في ذلك هو أن السلطات الاستعمارية لم تكن تنظر بعين الرضا على شعيرة العج الحج التي تحول في نظرها الحاج إلى شخص متعصب وعنيد[25].

ويدخل ضمن مساعي إدارة الاستعمار الفرنسي في تقنين فريضة الحج، السيطرة على الأوقاف والأحباس التي كانت منتشرة في مختلف المدن والقرى الجزائرية، كأوقاف الحرمين مكة والمدينة، وأوقاف الأندلس وبيت المال وسبل الخيرات وغيرها من الأوقاف التي كانت تدر مداخيلا ضخمة[26]، يخصص جزء منها في تسيير قوافل الحجيج إلى البقاع المقدسة وكراء السفن التي تؤمن طرق نقلهم وغيرها من المصاريف التي كانت تسهل تأطير عمليات الحج[27]، وقد بدأت هذه الخطة بالفعل في 25 أكتوبر 1832م حين تقدم المدير العام لأملاك الدولة (الدومين) السيد "جيراردان" بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني (l'intendant)، وقد حظي بتأييد كبير لدى المسؤولين الفرنسيين، وتوالت

القوانين والمراسيم منذ ذلك التاريخ تنظم وتقونن مسألة تسيير الأوقاف، وبعد التوسع الفرنسي في منطقة القبائل سنة 1857م أصدر مرسوم في 30 أكتوبر 1858م يوسع صلاحيات الإدارة الفرنسية في إخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا بحث سمح لليهود وبعض المسلمين الموالين لفرنسا بامتلاكها وتوارثها[28]، ولقد أعقب هذا الإجراء قانون وراني المؤرخ في 26 جويلية 1873م الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، غير أن منطقة القبائل وسطيف وبجاية مثلا كانت تتمتع ببعض الحرية في الوقف، خلافا عن باقي المناطق الجزائرية الأخرى، ومرد هذه السياسة المنتهجة؛ هو أن فرنسا كانت تستهدف هذه المناطق وتمنحها بعض المزايا بغرض التفرقة بين المجتمع القبائلي والمجتمع العربي، وفق سياسة "الأسطورة القبائلية" (Le Mythe Kabyle)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المناطق لم تكن تمتلك أملاكا وقفية كبيرة بالمقارنة مع باقي المناطق الأخرى[29]، ومع ذلك؛ وسبب تلك المضايقات التي تعرضت لها أوقاف منطقة القبائل فقد حرم السكان المحليون من إحدى للوسائل المادية والروحية والثقافية التي كان يستقوي بها على مجابهة مخططات الاستعمار التوسعية الرامية إلى تفقير وتجهيل الشعب الجزائري والقضاء على مقوماته الدينية والاقتصادية والاجتماعية وعزل من منطقة القبائل أكثر من أي وقت مضى[30].

3. الحج في التصور الاستعماري: بين البعد الديني والرهانات السياسية:

ترسخت قناعة كبيرة لدى إدارة الاستعمار مفادها؛ أن الثورات الشعبية والانتفاضات التي كانت تشهدها الجزائر، لم تكن بمعزل عن التأثيرات الخارجية للأفكار الإصلاحية والتنويرية التي كانت تسعى للقضاء على الإمبراطوريات الاستعمارية، فمن أشكال مواجهة الطريقة الرحمانية للاستعمار الفرنسي نشر الوعي القومي بين سكان منطقة القبائل وغيرها من المناطق، من خلال تشجيع حركة الهجرة لأعلامها وعلمائها مثل: الشيخ "المهدي السكلاوي"، والشيخ "صالح السمعوني" و"ابن الحفاف"، وقد متنت هذه الرحلات رابطة المجتمع الجزائري بالمشرق العربي، وفتحت بصائره على الدور المنوط بهم في الالتفاف حول الزوايا والطرق الصوفية التي كانت تحفز كل أشكال المقاومة[31]، بحيث تزرع في مريديها الشوق إلى الجهاد وحب الشهادة، فالجهاد في نظرها هو الوجه التطبيقي للتصوف الحقيقي[32]، فقد اعتبرت السلطات الفرنسية أن مقاومة لالة فاطمة نسومر سنة 1854م، ومقاومة المقراني في منطقة القبائل سنة 1871م، والشيخ بوعمامة في منطقة الجنوب الغربي سنة 1881م، لم تكن بمعزل عن التأثير المشرقي الناتج أساس عن رحلات الحج إلى الحجاز[33]، و لم تنتظر الإدارة الفرنسية طويلا ليصدر الحاكم العام "ألبير غريفي" (Albert Grévy) في 6 جويلية 1880 منشورا جاء فيه: " لا تنسوا في الحقيقة أنه غالبا ما يثور تعصب السكان الأصليين بعد حجهم لمكة، وهناك يتم انخراط بعضهم في حركات مناهضة لهيمنتنا أو ينسجون علاقات مع محرضين ضد وجودنا يقيمون في بلدان مسلمة شرق القطر الجزائري"[34].

فحركة الإخوان الرحمانيين التي كانت منتشرة في منطقة القبائل، استفادت من ولاء معظم زعماء القبائل تقريبا ومن والاهم، وكانت تضم كذلك عددا لا يحصى من الأتباع من المغرب إلى تونس، وبسبب هذا النفود وصفت بأنها أشبه بالماسونية المسلحة التي انتشرت في جبال جرجرة، وكانت ترى إدارة الاستعمار في هذه الحركة المحرك الرئيسي والداعم لانتفاضة عام 1871م، وأن حربهم هي حرب دينية مبنية على التعصب الديني والعرقي، مدفوعين من طرف مشوشين جاءوا من مكة، وأن الإخوان الذين أشعلوا نار الفتنة في عامي 1863 و1865م هم دعاة الحرب المقدسة، فهم يأتون من مكة على نفقة الدولة لإحداث هذه الفتن الدينية في جميع أنحاء الجزائر[35].

وفي إحدى النصوص التي يفيدنا لويس رين في كتابه "المرابطون والإخوان"، فإنه يذكر بأن سي عزيز ابن الشيخ الحداد الذي فر من منفاه في ماي 1881م من كاليدونيا إلى الحجاز، بأنه نصح أحد القناصل في المشرق بالإلحاح على منع الجزائريين من أداء فريضة الحج، بسبب بذور التعصب التي بثتها في الحجاز أخبار نجاح ثورة

المهدي في السودان التي انطلقت سنة 1881م، وبغض النظر عن صحة هذه المعلومة التي يقدمها لنا لويس رين حول رسالة "سي عزيز"، فإن الفكرة الجوهرية التي يمكننا أن نستخلصها، هي أن شعيرة الحج كانت دائما تعبر في نظر الإدارة الاستعمارية قناة لنقل التأثيرات السياسية المتصاعدة في العالم العربي إلى الجزائر، بما قد يسهم في تأجيج الوعي السياسي، وإثارة نزعة المقاومة المناهضة للاستعمار داخل المجتمع الجزائري، وطالما كانت تخشى الطريقة الرحمانية وزعمائها وتضيق على زعمائها وتصف حربهم بأنها حرب دينية مبنية على التعصب[36]، فلويس رين في مقدمة كتابه يعتبر بأن الطرق الصوفية والزوايا والجمعيات الدينية التي شهدت منذ مطلع القرن التاسع عشر توسعا كبيرا في كل مكان، بأنها أصبحت تمارس تأثيرا واسعا على الجماهير، تحت غطاء الدعوة الدينية، والعمل الخيري والحج، بحيث يجوب عدد لا يحصى من أفراد هذه التنظيمات أرجاء العالم الإسلامي، الذي لا يعترف بحدود ولا بأوطان، رابطين بشكل محكم بين "مكة، إسطنبول، بغداد فاس، الجزائر، القاهرة، الخرطوم...وغيرها من البلدان الأخرى"، وقد يتخذ هؤلاء الأفراد أشكالا متعددة، كتجار، أو دعاة، أو طلبة علم، أو أطباء، أو عمال أو غير ذلك[37].

أمام سياسة فرنسا الرامية إلى منع رحلات الحج والتقليل من التأثير الروحي والديني لفريضة الحج على المجتمع الجزائري، فإنها بالمقابل عمقت من رغبة الكثير منهم بدافع الاحتجاج، إلى الانضواء تحت لواء الطرقية والانتساب إلى الطرق الصوفية للحصول على الطمأنينة الدينية والاجتماعية من جهة، وتحقيق المكاسب السياسية وتدعيم طموحاتها بسند جديد من جهة أخرى، فالطريقة الرحمانية في بلاد القبائل كانت تعتبر وفق المنظور الاستعماري، نظرا لموقعها الجغرافي الحساس، وكثرة عدد المنتسبين إليها، حلفا سياسيا يعمل على تلغيم هيمنة فرنسا، نتيجة ارتداد مشاعر الاستقلال ضد الهيمنة الفرنسية على سكان منطقة القبائل الذين لم يكونوا يرضون باستسلام غير مشروط[38].

لقد كانت المجتمعات الجزائرية المسلمة تدرج جميع مواثيقها العائلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحت شعار الإسلام وما تنص عليه الأحكام الشرعية التي جاء بها القرآن الكريم، في محاولة لخلق (سلطة إسلامية) تحافظ بها على هويتها الدينية والاجتماعية، والحفاظ كذلك على تموضعها الذاتي والوجودي في ظل السيطرة الفرنسية الاستعمارية النصرانية، غير أن سياسة فرنسا جاءت بمبدأ الفصل الجذري بين ما هو روحي وما هو دنيوي وبجميع الفواصل التي لم يكن في وسع غالبية المجتمع الجزائري أن يفهمها أو يتقبلها مثل : سياسة (التمييز بين المدرسة والمسجد) بحيث تكون المدرسة خاضعة للدولة وتُدرس فيها مواد "مدنية" بعيدا عن التعليم الديني، وحصر دور المسجد في العبادة فقط، دون التأثير في التعليم أو الحياة العامة، بهدف تقليص تأثير الدين الإسلامي في تربية الأجيال، وسياسة (فك الارتباط بين الدين الإسلامي والقضاء) التي تهدف إلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في المحاكم وفي النزاعات الشخصية، وإقصاء المرجعية الدينية في الأحكام القضائية، واستبدالها بالقوانين الفرنسية الوضعية، وقد استهدفت منطقة القبائل بشكل خاص نظرا لطبيعة سوسيولوجية المجتمع القبائلي في القرى والمداشر، والذي كان يحتكم في الخصومات والمنازعات إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي كانت من صلاحيات مجلس القرية المعروف بـ (تاجمعث)، ومحاولة استبدالها بأحكام الأعراف المحلية، وسياسة (مباشرة السلطة السياسية اللائكية)، الهادفة إلى فصل الدين عن المجتمعات وفرض وصايتها على السلطة الدينية، بحيث تقصي مشاركة رجال الدين في الحكم، وتعمل على التحكم في الشؤون الدينية كتعيين الأئمة ومراقبة المساجد، وإخضاع الشعائر الدينية لرقابة الإدارة الاستعمارية، والتحكم في إصدار وتوجيه القرارات الدينية[39].

وحتى تلك المحاولات المتكررة لإدارة الاستعمار الفرنسي في تنصير مجتمع منطقة القبائل والقضاء على مقوماته الدينية كانت مهمة صعبة التحقيق على أرض الواقع، على الرغم من التكهنات التي أبداها المختصون الفرنسيون والمبشرون الدينيون، الذين حاولوا إقناء أنفسهم بأن المجتمع القبائلي أبعد ما يكون على الارتباط الوثيق بالدين

الإسلامي وسهولة تنصيرهم، غير أن محاولات التضييق على ممارسة الشعائر الدينية كتقنين شعيرة الحج مثلا، جعلتهم أكثر عدائية، لأن تلك الهيمنة في أنظارهم لم تكن تمس معتقداتهم الدينية فقط، بل أحدثت جرحا عميقا في شعورهم واعتزازهم باستقلالهم[40] وهذا ما خلق لديهم ظاهرة التعصب الديني، وازدياد انتسابهم المتزايد للجمعيات الدينية والطرق الصوفية في منطقة القبائل، وحتى النظرة التفاؤلية التي كانت تتملك إدارة الاستعمار الفرنسي تجاه سكان منطقة جرجرة حول إمكانية استمالتهم وإمكانية تنصيرهم، كونهم كانوا أقرب ميولا وأكثر انفتاحا على التعامل مع المستعمر، وكونهم كذلك يتمتعون بملكة استيعاب ملفت لمبادئ الصناعة التجارة والفنون الميكانيكية الفرنسية، فإن ذلك في حقيقة الأمر كان لأسباب مادية محضة لا لأسباب دينية، ولكن مع كل ذلك ظلت آمال الفرنسيين معلقة بتعزيز وتعميق التقارب من خلال امتزاج المصالح، وقد يكون تغييب المبادئ الدينية في المؤسسات السياسية والمدنية عاملا لإنجاح (مهمة فرنسا الحضارية) لتحويل سكان منطقة القبائل إلى النصرانية الكاثوليكية، غير أن طبيعة تكوين المجتمع القبائلي المتماسك الذي لا يمكن من خلاله تجاوز دور الأسرة والقرية والقبيلة التي تمارس تأثيرا هائلا وكبيرا على ثقافة الفرد والمجتمع، قد تجعل إمكانية تحقيق ذلك غاية في الصعوبة، بحيث لا يمكن للفرد الارتداد عن الإسلام إلى من خلال الهجرة طوعا أو كرها من الدشرة أو القبيلة التي عاش فيها سابقا[41].

غير أن آراء ونظريات تطبيق تلك السياسة شهدت تناقضا كبيرا داخل المنظومة الاستعمارية نفسها، بين تيار كاثوليكي يريد إضعاف الإسلام وفق منظور استعماري تنصيري واستبداله بالديانة النصرانية الكاثوليكية عن طريق المواجهة المباشرة واستعمال قوة القهر والهيمنة، وإدارة رسمية تتبع سياسة أكثر عقلانية وأكثر ليونة، بحيث تحاول الحفاظ على الاستقرار، وعدم استفزاز سكان منطقة القبائل من خلال محاربة معتقداتهم الدينية بطريقة غير مباشرة، فقد كانت تنفق مبالغ مالية كبيرة في إعلاء كثير من المساجد، وتشج النشاطات الدينية الإسلامية، وتقوم بتمويل رحلات الحج، وتسمح بتعليم القرآن لأناس لم يعرفوه من قبل مثل سكان منطقة القبائل، فالسياسة الرسمية حقا لم تكن تشجع بقاء الإسلام لكنها ولم تكن داعمة له، لكنها في المقابل لم تكن تحاربه بشكل مباشر كما أراد أنصار الإدارة الكاثوليكية[42].

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن فريضة الحج في الجزائر، وبخاصة في منطقة القبائل، لم تكن مجرد ممارسة دينية معزولة، بل شكلت مجالا مركزيا للصراع والتفاعل بين المجتمع المحلي والسلطة الاستعمارية، فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى إخضاع هذه الشعيرة لمنظومة من القيود التنظيمية والإدارية، مستندة في ذلك إلى ذرائع صحية وأمنية، بينما كانت في جوهرها تعكس تخوفا عميقا من الأبعاد السياسية والفكرية للحج، باعتباره قناة للتواصل مع العالم الإسلامي ومصدرا محتملا لنشر الوعي المناهض للاستعمار.

غير أن هذه السياسات، رغم تعددها وتدرجها بين المنع والتقنين، لم تنجح في تحقيق أهدافها بشكل كامل، بل أسهمت في تعزيز مكانة الحج داخل المجتمع القبائلي، حيث تحول إلى رمز للهوية الدينية والصمود الثقافي، كما كشفت هذه التجربة عن حدود المشروع الاستعماري في التحكم في المجال الديني، وعن قدرة المجتمع المحلي على إعادة إنتاج آلياته الرمزية والتكيف مع الضغوط المفروضة عليه.

وعليه، يمكن القول إن الحج مثل أحد الفضاءات الحيوية التي عبرت عن ديناميكية العلاقة بين الاستعمار والمجتمع، ليس فقط كموضوع للضبط، بل أيضا كأداة للمقاومة الرمزية وإعادة تشكيل الهوية، وهو ما يفتح آفاقا لمقاربات تاريخية أعمق تستكشف تداخل الديني والسياسي في التجربة الاستعمارية بالجزائر.

الهوامش:

1أمينة بن زينب، التشريعات الاستعمارية الخاصة بالدين الإسلامي في الجزائر 1830-1954، **أطروحة دكتوراه**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، الجزائر، 2020-2021، ص151؛ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص400.

2 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، صص400-401.

3مجهول، مقصود المبشر، **جريدة المبشر ورود الأخبار من جميع الأقطار**، 5 شوال 1293هـ-15 سبتمبر 1874م، ص2.

4 مجهول، أعلام الحجاج، **جريدة المبشر ورود الأخبار من جميع الأقطار**، 4 جمادى الثاني 1269هـ- 15 مارس 1853م، ص1.

5شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، صص548-549.

6 نبيل شريخي، الحج في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف - بين الإجراءات الإدارية واللجوء للرحلة السرية-، **مجلة عصور**، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، م23، ع2، 2024، ص272.

7 سعاد مصطفاوي، القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830-1930، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، جامعة الجزائر2، الجزائر، ع8، 2017، ص20.

8 سعاد مصطفاوي، المرجع السابق، ص21.

9 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر نفسه، ص554.

10 Djebri Amar, Belkaaloul Zaki, French Settlement Policy And Laws Dismantling The Social And Economic Structure Of The Arach Tribes In Algeria, Using The Hashim And Hadna Tribes As Examples, 1830-1914, **Review of the History of Arab Maghreb**, University of Algiers 2, V 11 / N° 01, 2025, p12.

11 Ibid, p15.

12 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر نفسه، ص564؛ شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديلوجية الكولونيالية مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنس، تر: محمد العربي ولد خليفة، دار ثالة، الجزائر، 2002، ص135.

13 محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904 دراسة تاريخية تحليلية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013، ص68.

14أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص404؛ شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص569.

15 وفاء بن علية، تأثير الطرق الصوفية في بلاد زواوة على الحياة الاجتماعية والثقافية ما بين الفرنين (16-19م)، **مجلة المعيار**، جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، م25، ع58، 2021، صص300-301.

16أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص404؛ شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص569.

17مقران يسلي، الحركة الدينية الإصلاحية في منطقة القبائل 1920-1945، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012، ص164.

18شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص570؛ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص404؛ مقران يسلي، المرجع نفسه، ص174.

19شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص570؛ مقران يسلي، المرجع السابق، ص174؛ شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص144.

20شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر نفسه، ص ص578-579.

21 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، صص480-481.

22 شارل روبير أجرون، المصدر نفسه، ص 481؛ سعدي مزيان، السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م-1914م)، **أطروحة دكتوراه**، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص301.

23 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون، ج1، المصدر السابق، ص ص548-549.

24 هاجر بوزياني، مصطفى حجازي، منطقة القبائل ودورها في التصدي للمخطط التنصيري الفرنسي خلال القرن 19م، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، م14، ع1، 2022، ص49.

25شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون، ج1، المصدر السابق، ص ص548-549.

26عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف، الجزائر بعد الاحتلال 1830م قراءة في النصوص القانونية والمراسيم، **مجلة العبر لدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، م6، ع1، 2023، ص260.

27ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص140-138.

28 ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ع89-90، 1981، ص ص101-102.

29 هواري قبايلي، السياسة الفرنسية تجاه الدين الإسلامي ومؤسساته بالجزائر (1830-1962)، دار القدس العربي، الجزائر، 2016، ص ص80-81.

30ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته...، المرجع نفسه، ص 102؛ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص ص284-285.

31 محمود بوكسيبة، مواجهة الزوايا الرحمانية للسياسة الاستعمارية وأشكالها (1830-1954)، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ع8، 2015، ص159.

32المرجع نفسه، ص157.

33سعاد مصطفاوي، المرجع السابق، ص21.

34 Luc Chantre, Se rendre à La Mecque sous la Troisième République Contrôle et organisation des déplacements des pèlerins du Maghreb et du Levant entre 1880 et 1939, **Cahiers de la Méditerranée**, Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, n78, 2009, pp2-3. DOI : 10.4000/cdlm.4691.

35يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ثورات القرن التاسع عشر، ج1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1975، ص247؛ الأمير بوغدادة، دور الإخوان الرحمانيين في المقاومة بمنطقة الزيبان خلال القرن 13هجري/ 19 ميلادي، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، م4، ع2، 2015، صص400-401.

P. Fawtier, L'Autonomie Algérienne et la République Fédérale, Republique et Federale, Constantine, Algérie, 1871, p5.

36 Louis RINN .Marabouts et Khouans étude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan, libraire-éditeur, Paris, France, 1884, pp475-477.

37 Ibid, pp5-6.

38 المصدر نفسه، صص549-552.

39شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص ص540-541.

40 أ. هانوتو، أ. لوتورنو، منطقة القبائل والأعراف القبائلية، تر: مخلوف عبد الحميد، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص529.

41أ. هانوتو، أ. لوتورنو، المصدر السابق، صص530-531.

42 شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المصدر السابق، ص ص544-545.